

تعدد الزوجات: محدداته وأثاره في المجتمع الأردني: دراسة تحليلية

موسى شتيوي، منير كرادشة*

ملخص

تمحورت هذه الدراسة حول كشف المحددات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لنمط تعدد الزوجات وأثاره على ممارسات الأزواج الديموغرافية في الأردن، معتمدة بشكل أساسي على تحليل بيانات مسح السكان والصحة الأسرية الأردني لعام (2007). ولمعالجة بيانات الدراسة، فقد استخدمت الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية تدرجت من طرق ونماذج إحصائية وصفية بسيطة، إلى وصفية ثنائية، إلى نماذج إحصائية متقدمة ممثلة بنموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات.

بينت نتائج الدراسة أن مستويات الزواج المتعدد في المجتمع الأردني ما زالت محافظة على مستوياتها المعهودة خلال العقدين الآخرين، رغم بعض الانخفاضات التي برزت ضمن بعض شرائح الأزواج الأكثر تعليماً والأزواج وفئة سكان المناطق الحضرية، ولدى السيدات العاملات واللاتي تزوجن من خارج النسق القروي، ولدى السيدات الأصغر عمراً عند الزواج، واللاتي تميزن بوجود فوارق عمرية كبيرة مع أزواجهن، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير هام لنمط تعدد الزوجات على حجم الخصوبة الزوجية، واستخدام الزوجين لوسائل تنظيم الأسرة، وفي عدد الأطفال الذكور والإناث المنجبين أحياناً في الأسرة، وفي حدوث وفيات الأطفال في الأسرة.

الكلمات الدالة: تعدد الزوجات، الأزواج، المجتمع الأردني.

المقدمة

يلاحظ أن التعدد كان وما يزال منتشرًا بين شعوب وقبائل أخرى لا تدين بالإسلام، مثل: "الشعوب الواقعة في إفريقيا والهند والصين واليابان ومناطق أخرى في جنوب شرق آسيا"³.

أما الحكمة من تعدد الزوجات، فقد أجمعت الدراسات على عدة أمور، منها: "إن عدد النساء قد يتجاوز عدد الرجال خاصة في أوقات الحروب، وبسبب حب الذرية، والرغبة في الحصول على عدد وافر من الأطفال خاصة الذكور منهم، وعقم الزوجة أو مرضها، والقيمة الاجتماعية للأطفال والمباهاة -على اعتبار أن الأطفال رمز لمكانة الرجل وسلطته، وقد يستخدم نظام تعدد الزوجات لتوثيق صلة القرابة، وتدعيم أواصر العلاقات بين الأسر في بعض المجتمعات، ويرى بعض علماء النفس أن الرجل ينزع إلى تعدد العلاقات بحكم تكوينه البيولوجي وفطرته"⁴.

وقد أجمع كثير من علماء الاجتماع المعاصرين على أن نظام تعدد الزوجات في طريقه إلى الاختفاء؛ استجابة للتحولات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمعات الإنسانية، ونتيجة لتغير أسلوب الحياة فيها، وتغير أنماطها الإنتاجية - من أنماط الإنتاج الزراعي التقليدي إلى أنماط الإنتاج الصناعي - وما لازم هذا التغير من انتشار للتعليم وزيادة مساهمة المرأة بسوق العمل، وتغيير في مكاناتها

تعدد الزوجات نمط من أنماط الزواج؛ يباح بمقتضاه أن يكون في عصمة الرجل أكثر من زوجه واحدة، وقد أخذ بهذا النظام كثير من الشعوب في مختلف العصور، ولعل أشهرها العبرانيون - في العصور القديمة، والعرب في الجاهلية، والفرعنة، إذ كان لأشهر فراعتهم "رمسيس الثاني" ثمانين زوجات والعديد من الجوارى. وقد كان هذا النظام معروفاً لدى الأسر المالكة في مصر القديمة، ولدى الأشراف والأغنياء وبين عامة الشعب أحياناً، كما أخذت به بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية، وما يزال هذا النظام منتشرًا حتى الآن لدى كثير من الشعوب؛ بما فيها الشعوب العربية والإسلامية^{1،2}.

والثابت تاريخياً - كما يشير علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع - أن هذا النمط من الزواج ظهر بشكل واضح عند الشعوب المتقدمة حضارياً التي اعتمدت نمط الإنتاج الزراعي، كما

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب الجامعة الأردنية؛ وقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2012/5/10، وتاريخ قبوله 2013/5/29.

البناءات الاجتماعية التقليدية المتوارثة، ويؤدي أدواراً بارزة في حياة أفراد المجتمع، رغم ما عتري عمليات التنمية والتحديث التي أصابت المجتمع من تحولات في منظومته القيمية؛ والتي أسهمت وإلى حد بعيد في إحداث تغيرات جذرية على مثل هذه الأنماط الزوجية ووظائفها وأدوارها⁹، مما يؤكد أهمية دراسة وتحليل هذه الأنماط الزوجية، وكشف محدداتها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة في المجتمع الأردني.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في ندرة الدراسات الاجتماعية التحليلية التي تناولت موضوع محددات تعدد الزوجات وآثاره في المجتمع الأردني. فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي بحثت في هذا السياق، إلا أن أغلب هذه الدراسات ناقشت هذا الموضوع -حسب علم الباحث- كصيغة جزئية في دراسة، أو بطريقة عابرة، أو تناولته كبعد ثقافي محدد، أو كجزء من دراسة واسعة دون الدخول في حيثيات هذه الظاهرة، ولم تطرحها كقضية محورية وأساسية، ما أسهم في زيادة قناعة الباحثين بأن الدراسات السابقة لم تف بالغرض المطلوب، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة؛ في تركيزها حصرياً على بحث وتحليل محددات نمط تعدد الزوجات وآثاره الاجتماعية والديموغرافية، التي أغفلتها الدراسات السابقة. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من خصوصية هذه الظاهرة في المجتمع الأردني لما يفتن به من قيم ومواقف ومورثات اجتماعية - ثقافية مختلفة.

وبشكل عام، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من كونها تشكل محاولة لربط نمط تعدد الزوجات بجوانب اجتماعية-ثقافية وديموغرافية؛ الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعميق معرفتنا حول ظاهرة تعدد الزوجات من جوانب وأبعاد اجتماعية وديموغرافية مختلفة. وبصورة عامة فقد جاءت هذه الدراسة لتعطي نقصاً حاصلاً في الأدبيات الاجتماعية والديموغرافية، التي لم يسبق أن تعرضت لمثل هذه الظواهر - من زاوية علاقتها بالسلوك الاجتماعي والديموغرافي للأزواج - بالدراسة والتحليل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة وبشكل محدد إلى:

1. كشف مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في الأردن
 2. كشف أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية لنمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني
 3. كشف وتحليل الآثار الاجتماعية والديموغرافية لنمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني
- وعلى ضوء ما تقدم فقد تم صياغة أهداف الدراسة بجملة

الاجتماعية، وارتفاع تكاليف الحياة، ويبدو أن هذا النمط من الزواج آخذ في الأضمحلال؛ خاصة في ظل كثرة القوانين التي وضعت لضبطه في كثير من المجتمعات الإنسانية، ففي تونس مثلاً اتجه المشرعون اتجاهاتاً متشدداً بخصوص تعدد الزوجات، حيث ألغوا هذا النظام من الزواج، وأكدوا ضرورة احتفاظ الرجل بزوجة واحدة، واعتبروا الزواج بامرأة ثانية زواجاً باطلاً، وإذا تزوج الرجل بأكثر من زوجة واحدة، يستوجب عقاباً بالسجن لمدة عام، كما قيدته كثير من التشريعات الليبية والمغربية، وشددت قوانين الأحوال الشخصية في تركيا على منعه وتجريم من يمارسه^{5,6}.

أما بالنسبة للمجتمع الأردني، فقد رافق جملة التغيرات المتسارعة التي شهدتها العقود الأخيرة - وعلى أصعدة اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة - بروز مجموعة من القيم والاتجاهات الحديثة التي أخذت لها مكاناً ضد الخلفية التقليدية السائدة (التي كانت تقوم على تعزيز أهمية تكوين أسرة كبيرة الحجم، كذلك تعزيز السلطة الأبوية وسلطة كبار السن في الأسرة)، مما أسهم في رفع مستوى تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل وزيادة اضطلاعها بأداء أدوار حياتية مغايرة للأدوار التقليدية التي درجت على تأديتها، وبالتالي قلص أوجه تبعيتها للرجل، ومكنها اجتماعياً واقتصادياً. كما أفضت حركة التعبير المتسارعة هذه إلى ظهور تحولات ملموسة في مواقف واتجاهات السكان وتطلعاتهم، والتي اتسمت بحساسيتها الواضحة تجاه مفاهيم ذات علاقة بنمط تعدد الزوجات؛ الأمر الذي قلل من فرص إعادة إنتاج هذا النمط من الزواج في المجتمع الأردني⁷.

تبين الأدبيات الاجتماعية في هذا السياق تفاوت شدة مواقف الأفراد واتجاهاتهم تجاه نظام تعدد الزوجات تبعاً لاختلاف خصائصهم، وكذلك تبعاً لاختلاف خصائص المحيط الذي يعيشون في كنفه، كما تتفاوت المواقف لتأخذ أبعاداً متباينة، كذلك الملائمة للممارسات المتعلقة بتكرار الزواج للرجل، خاصة في حالة عقم الزوجة أو عدم إنجاب الزوجة للأطفال الذكور، أو حالة عجزها أو مرضها⁸. وتعد هذه المواقف من الأهمية في تحديد ملامح نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني؛ وإن كانت آلية عمل مثل هذه المواقف غامضة ويكتنفها كثير من أوجه التعقيد والقصور.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من محاولتها الكشف عن أهم محددات نمط تعدد الزوجات وآثاره الاجتماعية والديموغرافية في المجتمع الأردني، باعتبار أن هذا النمط من الزواج له وظائفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعنا الأردني، ذي

من التساؤلات، وهي:

1. ما مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في الأردن؟
2. ما أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية لنمط تعدد الزوجات في الأردن؟
3. ما أهم الآثار الاجتماعية والديموغرافية لنمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني؟

الدراسات السابقة

يقوم هذا الجزء من الدراسة باستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تعدد الزوجات ومحدداتها وآثارها الديموغرافية بالبحث والتحليل. حيث سيتم بداية، استعراض الدراسات المحلية المتوفرة، ثم الدراسات العربية، وانتهاء بالدراسات الأجنبية - وحسب تسلسلها الزمني؛ بهدف تقديم تصور شمولي منظم لأهم نتائج هذه الدراسات.

تشير الدراسات ذات الصلة بموضوع تعدد الزوجات إلى أن معظم المجتمعات ذات البناءات الاجتماعية التقليدية المتوارثة، تعلق أهمية كبيرة على النظم الزوجية وما يتخللها من وظائف وأدوار، وتضع اعتبارات كبيرة عليها، نظراً لاعتمادها وفي كثير من أوجه نشاطها الاجتماعي-الاقتصادي على مثل هذه النظم، وقد تأكدت مثل هذه النتائج في ضوء ما خلصت إليه مجموعة الدراسات السابقة التي بحثت في "أنماط الزواج التقليدية السائدة وأشكالها"؛ والتي تضمنت إشارات متنوعة أكدت فيه إن موضوع تعدد الزوجات "فعلاً اجتماعياً" ينطوي على مجموعة من الممارسات المشتركة والاتفاقات الهامة التي تتقاطع بصورة أو بأخرى مع أبعاد اجتماعية واقتصادية ديموغرافية وثقافية مختلفة، تتحكم في شروطه وتقرر ملامحه وفرص إعادة إنتاجه في المجتمع¹⁰.

أولاً: الدراسات المحلية

فقد خلصت دراسة العموش¹¹ حول "الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن"، إلى أهمية الدور أو الوظيفة الاقتصادية لنظام تعدد الزوجات في الريف الأردني، واعتبرته نظاماً له أهميته الاقتصادية والاجتماعية في مثل هذه المناطق؛ كما بينت الدراسة أهمية خصائص المحيط في تعزيز نمط تعدد الزوجات وفي تبرير ممارسته؛ وتوصلت الدراسة إلى استمرارية بروز نمط تعدد الزوجات في الريف الأردني بشكل خاص، رغم زيادة ميل الأفراد في هذه المناطق نحو الزواج الأحادي. كما بينت الدراسة ارتفاع حجم الخصوبة الفعلية لدى مثل هذه الأنماط الزوجية (التي تتميز بتعدد الزوجات)، وأكدت أيضاً أن العائلة الأردنية لا تزال تحتفظ بشبكة علاقات قوية في مثل هذه المناطق؛ لاعتمادها في كثير من أوجه نشاطها على العلاقات

القرابية الدموية.

أما دراسة المصاروة¹² "الأنماط الزوجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين"، فتؤكد خصوصية العلاقة القائمة بين العوامل الثقافية من جهة، ونمط تعدد الزوجات من جهة أخرى؛ إذ تشير الدراسة أن للأعراف والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الأردني المحافظ دوراً في تبرير استمرار نظام تعدد الزوجات لدى الرجال، بل تضفي عليه الشرعية اللازمة، خاصة وأن هذا النمط من الزواج يرتبط لدى الكثير من الأسر بمفهوم "الستر"؛ فكثيراً ما تنتظر هذه الأسر إلى الزواج كونه ستره لإناث العائلة، بصرف النظر عن الحالة الزوجية للرجل، كما خلصت الدراسة إلى أن نسبة تعدد الزوجات تزداد في المناطق الريفية، وبين النساء الأميات في المجتمع الأردني.

كما بينت دراسة **لدائرة الإحصاءات العامة¹³** أن نسبة تعدد الزوجات في المجتمع الأردني واضحة لدى الأجيال الكبيرة بالعمر من السيدات (فوق 40 عاماً) مقارنة بالسيدات في الأعمار الشابة، وإلى ارتفاع نسب تعدد الزوجات في المناطق الريفية والبادية الأردنية، مقارنة بما هو عليه في المناطق الحضرية، كما خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسب هذه الأنماط الزوجية بشكل لافت للانتباه لدى السيدات الأميات وذوات الأوضاع الاقتصادية المتدنية.

ثانياً: الدراسات العربية والأجنبية

تشير دراسة **شامي¹⁴**، إلى أن نظام تعدد الزوجات في الوطن العربي ينتشر لدى السيدات اللاتي لم يسبق لهن الزواج، وتجاوزن السن المتعارف عليه عند الزواج، واللاتي ينحدرن من منابت وأصول ريفية أو بدوية، وبالنسبة للرجال فإنهم ينتمون إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، وبينت الدراسة أن أهم دوافع هذا النمط من الزواج أن تكون الزوجة الأولى عقيماً وغير قادرة ببولوجيا على الحمل والإنجاب، أو تعاني من أمراض أو علل صحية؛ وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين هذه العوامل ونمط تعدد الزوجات معقدة، ويشوبها كثير من الغموض وعدم الوضوح.

كما تشير دراسة **بيهار¹⁵** إلى أن أهم الأسباب لاستمرار بروز نمط تعدد الزوجات في المجتمعات الشرقية المحافظة وفي المجتمع التركي (على وجه الخصوص)، يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية، تتعلق معظمها بقدرة المرأة البيولوجية على الحمل والإنجاب وانجازها الإنجابي. وتبين الدراسة أن مستوى التعليم وارتفاع المستوى الثقافي والاقتصادي للأفراد له علاقة واضحة في إمكانية حدوث تعدد الزوجات، كما خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الآثار السلبية لهذا النمط من الزواج؛

تقوم عليها الأنساق البنائية للعائلة الممتدة، وقللت من دورها كنسق يمارس الضبط الاجتماعي بصورته التقليدية؛ ما أسهم في رفع خيارات المرأة وبدائلها نحو أنماط زواجها، الأمر الذي قلص قبول "مبدأ تعدد الزوجات"، والذي أعتبر نتاجاً لحركة التغيير التي أخذت تشيع بين أفراد المجتمع، وما لازمها من تقلص لسلطة الآباء على الأبناء، والذكور في الأسرة على إناثها، وزيادة النزوع نحو المساواة بين الجنسين، وكذلك زيادة انتشار نمط الزواج الذي يقوم على الحب والاختيار الحر المباشر؛ بدلاً من الزواج التقليدي المرتب، وزيادة التوجه نحو تكوين أسر صغيرة الحجم، وزيادة تخلي العائلة عن كثير من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها سابقاً، وانخفاض حدة هيمنة التقاليد والقيم السائدة في المجتمع، وتميز هذه المجتمعات بزيادة نزوعها نحو تبني قيم حديثة تتناقض مع القيم التقليدية التي كانت سائدة. كما بينت الدراسة أن أهم دوافع ومحركات تكرار زواج الرجل في المجتمع العربي تتمثل في نمط مكان الإقامة والضغط الأسرية طمعا في الحصول على الأطفال الذكور. كما أوضحت الدراسة أن تكرار زواج الرجل قد ينعكس سلباً على الأوضاع النفسية والاجتماعية للزوجة؛ إذ قد تزداد الصعوبات النفسية والجسدية "كالشعور بالإجهاد والألم والصداع، كما قد تزداد لديهن الصعوبات الاجتماعية كزيادة العزلة الاجتماعية وزيادة مصادر التوتر والصراع مع الزوج، كذلك مع الزوجة الجديدة.

كما بينت دراسة الكرنالوي²⁰ حول الأعراض النفسية ووظائف الأسرة والرضا الزوجي للنساء اللاتي صادف أن كان نمط زواجهن ثنائياً أو متعددًا، أهمية متغير مستوى تعليم الزوجة وعمق التأثيرات التي يمكن أن يحدثها على مواقفهن وسلوكهن الاجتماعي والديموغرافي، كما خلصت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها الضفة الغربية وفلسطين عمل على إكساب المرأة معارف وأدوافاً أكثر تطوراً بخصوص مسألة تعدد الزوجات. ولعل الأثر الأكبر الذي أحدثته هذه التغيرات، أنها أدخلت قضية تعدد الزوجات ضمن مجال الاختيار الواعي الحر للمرأة في تلك المناطق، وأدت إلى زيادة إدراكها في أن تحديد خيارها بهذا الخصوص هو رهن إرادتها وسلوكها العقلاني الرشيد.

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن معظم الدراسات ذات الصلة التي بحثت بموضوع "تعدد الزوجات وأثره الاجتماعية والديموغرافية" قد أجمعت على وجود علاقة بين نظام تعدد الزوجات، وخفض مستوى الخصوبة السكانية. وعزت الاختلافات والتباينات التي تخللت مستويات الخصوبة إلى أن المرأة هي المعنية بيولوجياً بعمليات الحمل والإنجاب

نتيجةً للتغير المفاجئ في العلاقة الزوجية بعد إضافة زوجة جديدة.

كما خلصت دراسة إيمان سليمان¹⁶، بعنوان "تعدد الزوجات وأثره الاقتصادية والاجتماعية: دراسة ميدانية في مدينة الحسكة"، إلى أن مظاهر التحديث المختلفة التي أصابت مجتمع الحسكة السورية (ارتفاع مستوى تعليم السكان، وزيادة مساهمة المرأة بسوق العمل، وارتفاع عمرها عند الزواج) قد أحدثت تغييرات جذرية واسعة، سواء فيما يتعلق ببنية الأسرة وحجمها، أو بنمط تعدد الزوجات؛ كما أدت هذه التغيرات إلى زيادة اتجاه الأزواج نحو "الزواج الأحادي"، ونحو تكوين أسرة صغيرة الحجم، وزيادة تبني مظاهر التحديث. كما بينت الدراسة أن تعدد الزوجات كثيراً ما يرتبط بزيادة بروز مشاكل داخل الأسرة، وضعف الروابط الأسرية، وزيادة تبني الأطفال لسلوكيات غير سوية.

وتشير دراسة حسين عطشان¹⁷ بعنوان "العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب" أن هناك مجموعة من الممارسات المرتبطة بمثل هذه الأنماط الزوجية في المجتمع المصري، وأن لها دوراً هاماً في رفع مستوى خصوبة السكان وزيادة حجم الأسرة؛ إذ خلصت الدراسة إلى أن نمط تعدد الزوجات يسهم في ترسيخ الأدوار التقليدية للمرأة (التي تتمحور حول خدمة الزوج وإنجاب الأطفال والعناية بهم). كما أكدت الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه نمط تعدد الزوجات في أضعاف الجهود المبذولة لضبط وتنظيم سلوك الأزواج الإنجابي في المجتمع المصري.

وفي دراسة ليلي شاهد¹⁸، بعنوان "تعدد الزوجات في الريف المصري"، أشارت الدراسة إلى أن عوامل التحديث والتغير قد ساعدت في توفير خيارات عديدة، تتنافس مع تلك الخيارات التقليدية، كما أتاحت للأفراد في المجتمع المصري فرصاً أكبر لاختيار شريك الحياة من بين البدائل المطروحة لديها. وأدى انتشار الوعي الصحي والأنماط الثقافية غير التقليدية، إلى أضعاف ميول الرجال نحو الزواج بأكثر من زوجة في الريف المصري؛ رغم الإشارات المتعددة التي تضمنتها الدراسة، حول استمرارية أهمية بعض القيم الاجتماعية والثقافية في تعزيز تعدد الزوجات في مثل هذه المناطق، لاقتربانها بمسألة الخصوبة وكثرة الإنجاب - التي يفرضها المحيط وخصائصه - وما يلزمها من اتفاقات وممارسات مشتركة.

وخلصت دراسة الشربيني¹⁹ إلى أن حركة التغيير التي شهدتها المجتمع العربي أدت إلى إضعاف ميول الأفراد نحو تقبل نمط تعدد الزوجات، وأكدت الدراسة أن التحولات الأخيرة التي أصابت المجتمع العربي - ارتفاع مستوى تعليم المرأة، وزيادة مساهمتها في سوق العمل - أضعفت من الدعائم التي

لها تأثير حاسم ومباشر على قرارات الرجال - بما فيها قرار الزواج بأخرى، والتي تخضع لأيديولوجية "المستهلك الرشيد" الذي يبرهن قراراته عادة لدالة الرشاد والعقلانية؛ حيث يضع المستهلك في اعتباره حسابات الربح والخسارة من جهة، والرضا من جهة أخرى، عند اتخاذ قرار الزواج بأخرى، وبما أن الموارد المتوفرة للأسرة محدودة بالعادة، فقد فرض هذا تقييماً جدياً لما يقدمه نمط تعدد الزوجات من منفعة للأسرة²².

غير أن بعض أدبيات الزواج، تشير إلى أن قرار اقتران الرجل بـزوجة أخرى، قد يكون نابعا عن مجموعة من الدوافع؛ كذلك المتعلقة في اشتراك أشخاص آخرين مثل كبار السن في عملية اتخاذ قرار الزواج وأنماطه داخل الأسرة. وتشير الأدبيات بهذا الخصوص إلى تأثير رغبات الأزواج بعوامل اجتماعية وثقافية أخرى متعلقة بعملية صنع القرار داخل الأسرة. وفي السياق ذاته، أكدت هذه الأدبيات على أثر عملية التصنيع والتحضر على تقليص الاعتماد على علاقات القرابة؛ وذلك من خلال تفتيت وأضعاف بنى العائلة الممتدة، التي كانت تقوم بصياغة واتخاذ كثير من القرارات الزوجية بداخلها: كقرار تكرار الزواج ونمطه، أو فيما يتعلق بالقرارات الإنجابية، أو إنجاب طفل إضافي، أو استخدام إحدى وسائل منع الحمل. وتذهب هذه الأدبيات إلى أن عملية التصنيع والتحضر أسهمت بإقامة مؤسسات إضافية لمواجهة حاجات الأفراد، متناقضة جذرياً مع آلية نظام تعدد الزوجات ومحركاته في المجتمع²³.

منهجية الدراسة

1. عينة الدراسة:

اعتمدت بيانات هذه الدراسة بصورة أساسية على بيانات "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2007"، وهو أحدث مسح بالعينة على المستوى الوطني تم تنفيذه من قبل دائرة الإحصاءات العامة، كجزء من البرنامج الوطني للمسح الأسرية؛ وقد تم تمويل هذا المسح من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، كجزء من البرنامج العالمي للمسح الديموغرافية والصحية. وقد صمم هذا المسح لجمع بيانات عن السيدات في سن الإنجاب (15-49 عاماً)، اللاتي سبق لهن الزواج. وقد غطى المسح الخصائص الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية، وقضايا ذات علاقة بنظام تعدد الزوجات، والإنجاب وتقضيات الإنجاب، وغيرها من الأبعاد. وقد تم اختيار (11113) سيدة مؤهلة للمقابلة الفردية، وتم بالفعل مقابلة (10876) سيدة، أي ما نسبته 96,7% من مجموع السيدات المؤهلات^{24, 25}.

2. متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية: قسمت هذه المتغيرات إلى قسمين رئيسيين، هما:

وليس الرجل، وتؤكد الدراسات بهذا الخصوص أن تعدد مرات زواج الرجل قد يؤدي إلى خفض تكرار العلاقة الجنسية مع الزوجة في حالة الزواج بأكثر من زوجة مما يقلل فرص الحمل والإنجاب لديها، غير أن تأثير هذه العوامل يبقى محدوداً لاعتبارات تتعلق بطبيعة المعايير والقيم الاجتماعية السائدة بين الأزواج، كذلك لاعتبارات تتعلق بتطلعات الأزواج في إنجاب أكبر عدد من الأطفال خاصة الذكور منهم، وبطبيعة المحيط الذين يعيشون في كنفه وبطبيعة خصائصه.

الخلفية النظرية:

تشير الأدبيات الاجتماعية إلى أن أغلب مجتمعات الدول النامية تميزت بسيطرة كبار السن من الذكور بصورة مطلقة على موارد الأسرة وعلى قراراتها؛ مما يجعل الخصوبة المرتفعة من مصلحة الذكور كبار السن في الأسرة - بصفتهم أصحاب القرار في الأسرة، الأمر الذي من شأنه أن يكرس النظرة إلى الأطفال في الأسرة كمصدر للمنفعة - كونهم يشكلون مصدراً للمباهاة والقوة والنفوذ الاجتماعي للأباء، وضماناً في وجه الخطر المعيشي الذي تواجهه الأسر في الدول الفقيرة. وتؤكد الدراسات الديموغرافية بهذا السياق أن انخفاض الخصوبة يأتي عندما تنقلص العلاقات القرابية، وتراجع سلطة كبار السن (الذكور منهم على وجه الخصوص)؛ إذ يشكل هذا المدخل أهم جوانب اهتمام لبنستين (Leibenstein, H) التي يشير فيها، إلى أن عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي تصيب مجتمعات الدول النامية، من شأنها أن تعمل على إحداث تغييرات عميقة وجذرية في نظمها الإنتاجية والاجتماعية وطبيعة علاقاتها المختلفة، وفي زيادة تحول هذه المجتمعات من مجتمعات يعتمد أفرادها على اقتصاديات العائلة (كوحدة إنتاجية) إلى مجتمعات تعتمد على اقتصاديات السوق. وفي ضوء ذلك يفسر لبنستين الانخفاض الطارئ على معدلات الخصوبة، بناء على انحسار وتقلص انتشار بنى العائلة الممتدة، وما يلزمها من تغييرات في أنماط الزواج وما ينجم عنه من تغير في طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وانفصالاتهم²¹، ويشدد لبنستين على تتبع أثر ضعف وانحسار شبكة العلاقات الأسرية في هذه المجتمعات التقليدية على آلية اتخاذ القرارات داخل هذه الأسر، وخاصة قرارات: إنجاب طفل إضافي، واستخدام وسائل منع الحمل، وتحديد عدد الأطفال المرغوب بإنجابهم، وعدد الأطفال الذكور المرغوبين في الأسرة، وما يقترن بها من تعزيز قيم بعض أنماط الزواج مثل "نمط الزواج المبكر، ونمط تعدد الزوجات"؛ سعياً للحصول على العدد المرغوب به من الأطفال؛ ويشير لبنستين إلى أن عملية التحول الاجتماعي - الاقتصادي التي تمر بها المجتمعات،

3: أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة عدة أساليب إحصائية لتحليل بيانات مسح 2007، وذلك بالاستعانة ببرنامج "الرزم الإحصائية SPSS" وقد تباينت هذه النماذج بين:

أ. أساليب التحليل الوصفي البسيطة: وتمثلت بالنسب التكرارية (Percentage)، والعلاقات البسيطة الثنائية مثل: "الجدول المتقاطعة (Cross-tabulation)، والتحليل المقارن للمتوسطات (Comparative Means)".

ب. أساليب التحليل المتقدم (تحليل متعدد المتغيرات):

ممثلةً بنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخطوات (Stepwise Regression) - حيث يمتاز هذا النموذج الإحصائي بقدرته على إدخال أكبر قدر من المتغيرات المستقلة، وقياس صافي تأثيرها مجتمعة مع المتغير التابع (مع مراعاة ضبط تأثير هذه المتغيرات في نموذج التحليل المستخدم)، وقد أجمع الباحثون المعنيون بهذا الخصوص على أن استخدام نموذج "الانحدار الخطي" يحقق أفضل النتائج عندما يكون المتغير التابع "كمياً"، كما هو الحال في دراستنا هذه، وتأخذ معادلة هذا النموذج الإحصائي الصيغة التالية:

$$Y = a + X_1b_1 + X_2b_2 + \dots + X_nb_n$$

Y: المتغير التابع

a: قيمة الحد الثابت

X: المتغير المستقل الأول

b: معاملات المتغير المستقل الأول

xnb: المتغير المستقل ومعامله

u: معامل الخطأ

محددات الدراسة:

يعد مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2007 أحدث وآخر مسح بالعينة على المستوى الوطني في الأردن، وهذا المسح هو واحد من سلسلة المسوح العالمية والمعتبر بها على الصعيد العالمي، وهو واحد من عائلة المسوح الدولية التي تعرف بالمسوحات الديموغرافية والصحية "Demographic Healthy Survey" (DHS)²⁹. يتميز هذا المسح عن غيره من المسوحات بكونه يقوم على تغطية كثير من الجوانب الديموغرافية والاجتماعية- الثقافية والاقتصادية، للأسر الأردنية، وهذه الميزة زادت من الاعتماد على بيانات هذا المسح، وخصوصاً في موضوع هذه الدراسة، كما تتميز بيانات هذا المسح بتغطية كافة الشرائح السكانية على المستوى الوطني، وعلى مستويين من الطبقة: حضر، وريف؛ الأمر الذي من شأنه أن يتيح الوصول إلى نتائج وتحليلات أكثر شمولية وتفصيلاً، نتيجة لارتفاع حجم العينة المستخدمة،

أولاً: المتغيرات المستقلة

أ. المتغيرات الممثلة للمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتعدد الزوجات²⁶:

1. مكان الإقامة: حضر، ريف.
2. مستوى تعليم الزوجة: أمي/ابتدائي/إعدادي/ثانوي/جامعة فما فوق.
3. مستوى تعليم الزوج: أمي/ابتدائي/إعدادي/ثانوي/جامعة فما فوق.
4. حالة عمل الزوجة: تعمل/لا تعمل.
5. درجة القرابة مع الزوج: يوجد قرابة/لا يوجد قرابة.
6. عمر الزوجة عند الزواج: مقدر بالسنوات الشمسية
7. عمر الزوج عند الزواج: مقدر بالسنوات الشمسية
8. عمر الزوجة الحالي: مقدر بالسنوات الشمسية
9. الفارق العمري بين الزوجين: مقدر بالسنوات الشمسية.

ثانياً: المتغير التابع²⁷:

أ. تعدد الزوجات: يعد متغير تعدد الزوجات المتغير الرئيسي في هذه الدراسة، حيث سعت هذه الدراسة إلى التعرف على محددهات المختلفة، والكشف عن آثاره الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية (خاصة بعد ضبط أثر باقي المتغيرات). وقد صنف هذا المتغير على النحو التالي:

1. زوجة واحدة (لا يوجد تعدد للزوجات).
2. يوجد زوجتان في عصمة الزوج
3. يوجد ثلاث زوجات في عصمة الزوج
4. يوجد أربع زوجات في عصمة الزوج.

ب. المتغيرات الممثلة للآثار الاجتماعية والديموغرافية لتعدد الزوجات²⁸:

1. حجم الخصوبة الفعلية: (عدد الأطفال الأحياء المنجبين فعلاً للمرأة من عمر (15-49) سنة).
2. حجم الخصوبة المفضلة: (عدد الأطفال المرغوب بإنجابهم في الأسرة، في حالة كان لديهم إمكانية الاختيار وكانت الزوجة في بداية الحياة الزوجية).
3. حدث وفيات الأطفال في الأسرة: (سبق تعرض الأسرة لحدث وفاة أحد أطفالها/أو لم يسبق حدوث وفاة للأطفال في الأسرة).
4. استخدام موانع الحمل: (استخدام أحد الزوجين حالياً لإحدى وسائل منع الحمل/أو لم تستخدم أي وسيلة لمنع الحمل).
5. عدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة:
6. عدد الأطفال الإناث المنجبين في الأسرة:
7. النقاش بين الزوجين حول استخدام وسائل منع الحمل.
8. موافقة الزوج وتشجيعه لزوجته لاستخدام وسائل منع الحمل.

عرض نتائج الدراسة:

النتائج الوصفية:

استناداً إلى نتائج التقارير الأولية لمسوحات دائرة الإحصاءات العامة للعقدين الأخيرين، التي تناولت ظاهرة تعدد الزوجات بالبحث والدراسة، يلاحظ إجماع نتائج هذه المسوحات على اعتبار نمط تعدد الزوجات نمطاً زواجياً غير سائد في المجتمع الأردني، وأنه آخذ في الانخفاض، في السنوات الأخيرة (دائرة الإحصاءات العامة، 2008). لقد أجمعت هذه المسوحات على أن نسبة الزوجات التي اتسمت بالتعدد تراوحت بين (5%-6%) من مجموع الزوجات، حسب بيانات مسح الخصوبة والصحة الأسرية للفترة 1992-2002 (دائرة الإحصاءات العامة، 2002)، بينما أظهر مسح الخصوبة والصحة الأسرية 2007 انخفاضاً ملموساً لهذا النمط من الزواج، حيث وصلت نسبته إلى (4.8%) من مجموع الزوجات، أي بانخفاض ملموس تجاوز (1.0%) درجة (أنظر الجدول (1)).

وكذلك بسبب ما تتميز به مثل هذه الأنواع من المسوحات بالدقة، وارتفاع نسبة اكتمال بياناتها.

إضافة إلى ما تقدم، فإن بيانات هذا المسح تتميز بإتاحتها لمجموعة من الأسئلة ذات العلاقة المباشرة بنظام تعدد الزوجات، كما يتضمن مجموعة أخرى هامة من المتغيرات ذات الصبغة الاجتماعية والديموغرافية والثقافية، لم يسبق لأي مسح سابق أن تطرق إليها، مما منح هذه الدراسة مزيداً من الخصوصية.

ومن المحددات الأخرى لهذه الدراسة، أن بيانات هذا المسح تغطي فترة زمنية محددة من تاريخ الأردن تعود إلى خمس سنوات من تاريخ المسح (من سنة 2002 إلى سنة 2007)، والتي تعد بالاستناد إلى الأدبيات الديموغرافية فترة هامة من تاريخ المجتمع الأردني؛ نتيجة حجم وأهمية الأحداث والتحويلات الاجتماعية-الاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها المجتمع الأردني خلال هذه الفترة الزمنية بالتحديد، ما يشكل إضافة هامة للدراسة.

الجدول (1) التوزيع النسبي للزوجات اللاتي أتمن نمط زواجهن بكونه متعدد

النسبة	العدد	دنسبة تعدد الزوجات
95.2%	9829	زوجة واحدة
4.3%	439	زوجتين
0.4%	40	ثلاث زوجات
0.1%	13	أربع زوجات
100%	10321	المجموع %
4.8%	492	مجموع تعدد الزوجات

المصدر: المسح الديموغرافي والصحي (2007).

أولاً: كشف وتبيان المحددات الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية لنمط تعدد الزوجات، والتي تمثلت بمتغيرات من نوع المتغيرات "الاسمية التصنيفية" (Categories) ممثلة في: مكان الإقامة ومستوى تعليم الزوجة، ومستوى تعليم الزوج، وحالة عمل الزوجة، ودرجة القرابة مع الزوج؛ وتم الاستعانة بنموذج تحليل الجداول النسبية المتقاطعة لمعالجتها إحصائياً.

ثانياً: لإعطاء فكرة أكثر تفصيلاً حول محددات تعدد الزوجات ذات الصيغ "الكمية المتصلة" والممثلة ب: عمر المرأة عند الزواج، وعمر المرأة الحالي، وعمر الزوج الحالي، الفارق العمري بين الزوجين، فقد تم الاستعانة بنموذج تحليل المتوسطات المقارنة (Comparative Means).

ثالثاً: بهدف إيجاد العلاقة الخطية بين كافة متغيرات الدراسة المستقلة والمحددة لنمط تعدد الزوجات - بعد ضبط

رغم أن زواج الرجل المتعدد (بأربع زوجات) مسموح به بمقتضى الشريعة الإسلامية؛ إلا إن النمط السائد "للزواج المتعدد للرجل" في المجتمع الأردني هو الزواج الثنائي³⁰، الذي بلغت نسبته 4.3% حسب تقديرات مسح السكان والصحة الأسرية 2007. ويبدو أن استمرارية مثل هذا النمط من الزواج في المجتمع الأردني يعود لمجموعة من الأسباب: تأتي في مقدمتها الموروثات الاجتماعية، وبعض المواقف الاجتماعية المؤاتية لنظام تعدد الزوجات- والتي ما زالت تشكل داعماً هاماً لمثل هذه الأنماط الزوجية. وفيما يلي عرض أكثر تفصيلاً لمحددات هذه الظاهرة وآثارها.

أولاً: المحددات الاجتماعية والاقتصادية لنمط تعدد الزوجات:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على:

نسبة تعدد الزوجات لدى الزوجات المتعلّمات-بكالوريوس فما فوق (2.2%)، بينما بلغت هذه النسبة لدى الزوجات الأميات وغير المتعلّمات (20.5%)، ما يعني اقتران ارتفاع مستوى تعليم الزوجة بانخفاض احتمالات دخولها في اتحادات زواجية تمتاز بالتعدد. وتُعَدّ هذه النتيجة منسجمة مع آلية عمل متغير تعليم المرأة، وعمق التأثيرات التي يمكن أن يحدثها على موافقها- خاصة تجاه الزواج من رجل في عصمته أكثر من زوجة؛ إذ يعمل ارتفاع مستوى تعليم الزوجة على رفع مستوى وعيها، ويزيد من فرص دخولها إلى سوق العمل، مما يوفر لها فرصاً وخيارات متنوعة وغير تقليدية، تتناقض مع احتمالات قبولها للزواج من رجل في عصمته زوجة أو أكثر؛ مقارنة بما هو متاح من بدائل وفرص لدى المرأة غير المتعلّمة³³.

كذلك يظهر متغير مستوى تعليم الزوج أثراً واضحاً في نمط تعدد الزوجات؛ إذ بلغت نسبة الأزواج المتعلّمين (بكالوريوس فما فوق) الذين سبق لهم الزواج بأكثر من زوجة (2.7%)، مقارنة بـ (19.7%) لدى الأزواج غير المتعلّمين، أي بفارق نسبته (17%) لصالح الأزواج غير المتعلّمين، ما يوضح أهمية الدور الذي يلعبه مستوى تعليم الزوج في رفع درجة وعيه وحساسيته تجاه الزواج المتعدد، وبالتالي في خفض فرص زواجه بأكثر من زوجة؛ وهذه النتيجة تتفق مع توقعات الدراسة التي تميل إلى نسج علاقة واضحة المعالم بين مستوى تعليم الزوج وتحديد ميوله تجاه نمط الزواج المتعدد.

كما تظهر نتائج الدراسة أن لمتغير "حالة عمل المرأة" تأثيراً هاماً في "نمط تعدد الزوجات"؛ إذ بلغت نسبة تعدد الزوجات لدى النساء المساهمات في سوق العمل (2.6%)، مقارنة بـ (5.0%) لدى النساء غير العاملات، أي بفارق نسبته (2.4%) لصالح الزوجات غير المساهمات بالنشاط الاقتصادي، مما يوضح أن مساهمة المرأة بسوق العمل من شأنها أن تحدّ من احتمالات زواجها من رجل في عصمته زوجة أو أكثر. ويمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء ما يتضمنه متغير عمل المرأة من انعكاسات: سواء على زيادة فرص خروجها من المنزل، أو زيادة خبراتها الحياتية، أو زيادة استقلالها المادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإنه غالباً ما يؤدي الدخل المرتبط بعمل المرأة إلى إعطائها مكانات وأدواراً اجتماعية غير تقليدية، تزيد من مصادرها المتاحة، وترفع من مستوى تطلّعاتها وأذواقها العامة- بما في ذلك خياراتها تجاه "الزواج المتعدد". وبصورة عامة فإن متغير "عمل المرأة" يعد عاملاً هاماً يسهم في الحد من شدة الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية المفروضة عليها، خاصة فيما يتعلق بمسألة الزواج من رجل في عصمته زوجة أو أكثر³⁴.

آثارها الأخرى على المتغير التابع- تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد الخطوات (Stepwise-Regression) وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذه التحليلات:

1.1: نتائج الجداول المتقاطعة للمحددات الإسمية لنمط تعدد الزوجات:

يهدف هذا الجزء من الدراسة لكشف وتبيان المحددات الديموغرافية والاجتماعية- الاقتصادية والثقافية، لتعدد الزوجات، والتي هي من نوع المتغيرات "الاسمية التصنيفية" (Categories)، أو من نوعية المتغيرات "الوهمية الثنائية" (Dichotomous)³¹، أي متغيرات "صامتة أو صورية" (Dummy Variable)، والتي عادة ما تأخذ قيمتين (0, 1) مع، وقد تم إدخالها في نماذج إحصائية ملائمة لطبيعة تصنيفها.

تبين نتائج الجدول (2) أهمية علاقة متغير "مكان الإقامة" مع نمط تعدد الزوجات؛ إذ تشير النتائج إلى أن نسبة الزوجات الريفيات اللواتي كان نمط زواجهن متعدداً (7.3%) مقارنة بـ (3.5%) لدى الزوجات في المناطق الحضرية واللواتي كان نمط زواجهن متعدداً، مما يؤكد أهمية نمط السكن في المناطق الريفية، والرصيد الثقافي الريفي في رفع نسبة نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني؛ وهذه النتيجة تعد نتيجة منسجمة مع توقعات الدراسة التي تميل إلى تأكيد أهمية مكان الإقامة في تحديد ملامح نمط تعدد الزوجات، كما تتسجم مع نتائج الدراسات السابقة³². ويجدر التأكيد هنا أن النمط السائد لنظام تعدد الزوجات في مثل هذه المجتمعات الريفية التقليدية هو نمط الزواج الثنائي (أي زواج الرجل من زوجتين)، وتذهب نتائج هذه الدراسة إلى التأكيد أن نمط تعدد الزوجات ما زال يعتبر نمطاً زواجياً له حضوره في البيئات الريفية المحافظة في المجتمع الأردني، والتي تتميز بهيكلها الاجتماعية المحافظة، وبشدة تمسكها بالتقاليد والمورثات الاجتماعية والثقافية.

تشير القراءة التفصيلية لنتائج الجدول (2) إلى شيوع نمط تعدد الزوجات خاصة لدى سكان مدينة معان (وبنسبة 9%) من مجموع عينة الدراسة، كما ترتفع نسب هذه الأنماط الزوجية في البادية الأردنية وفي إقليم الجنوب (انظر ملحق 1)؛ ما يؤكد خصوصية العلاقة بين خصائص المحيط ونمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني، خاصة، أن كثيراً من أفراد البيئات الريفية -وخاصة الإناث منهم- يفتقدون القدرة الحقيقية على التحرر من سطوة منظومة القيم الثقافية والتقاليد الموروثة، ومن هيمنة أدوارهم التقليدية، مما يجعلها بيئة معززة لنمط الزواج المتعدد.

كما تظهر نتائج الجدول (2)، وجود علاقة واضحة بين نمط تعدد الزوجات ومتغير مستوى تعليم الزوجة؛ إذ بلغت

الجدول (2) نتائج تحليل نموذج الجدوال المتقاطعة النسبية لنمط تعدد الزوجات ومتغيرات الدراسة الاسمية

الرقم	مكان الإقامة	زوجة واحدة (الزواج الأحادي)	زوجتان	ثلاث زوجات	اربع زوجات	المجموع النسبي لتعدد الزوجات %	المجموع لتعدد الزوجات	المجموع النسبي %
1	مكان الإقامة **							
	1- حضر	96.5	3.3	0.2	0.0	3.5	6936	100%
	2- ريف	92.7	6.3	0.7	0.3	7.3	3385	100%
2	مستوى تعليم الزوجة							
	1- أمية (لا تقرأ ولا تكتب)	79.4	16.3	2.5	1.7	20.5	515	100%
	2- أساسي	88.4	10.6	0.8	0.1	11.6	735	100%
	3- ثانوي	96.1	3.5	0.3	0.0	5.9	6108	100%
	4- جامعة فما فوق	97.9	2.1	0.1	0.0	2.2	2963	100%
	5- مستوى الزوج							
	1- أمي	72.1	13.0	4.1	2.6	19.7	269	100%
3	2- أساسي	90.1	8.8	0.9	0.2	9.9	1271	100%
	3- ثانوي	96.5	3.2	0.3	0.0	3.5	6569	100%
	4- جامعة فما فوق	97.3	2.6	0.0	0.1	2.7	2207	100%
	صلة القرابة مع الزوج							
	1- لا يوجد علاقة قرابه	94.5	5.0	0.4	0.2	5.6	5897	100%
4	2- يوجد علاقة قرابه	96.3	3.3	0.3	0.1	3.7	4424	100%
	حالة عمل الزوجة							
	1- لا تعمل	94.9	4.5	0.4	0.1	5.0	8977	100%
	2- تعمل	97.4	2.5	0.1	0.0	2.6	1344	100%

- مجموع أفراد عينة الدراسة 10321
- الزواج الأحادي: أي في عصمة الزوج زوجة واحدة فقط
- الزواج المتعدد: أي في عصمة الزوج أكثر من زوجة.

أزواجهن؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة، استناداً لاعتبارات اجتماعية وثقافية تتعلق بالنظرة السلبية التي يحملها أفراد العائلة القرابية تجاه "رجال العائلة" الذين ينزعون لتكرار الزواج والاقتران بأكثر من زوجة، بسبب ما قد يتخلل هذه الأنماط الزوجية من كثافة للروابط الدموية والعلائق الاجتماعية وشدها، ولما تتضمنه من مواقف نابذة لزوج الرجل بأكثر من

أما بخصوص أثر متغير درجة القرابة بين الزوجين في "نمط تعدد الزوجات"، فتظهر نتائج الجدول (2) أن هناك فروقاً واضحة في نسب هذه الأنماط الزوجية، تبعا لتباين درجة القرابة بين الزوجين؛ إذ يلاحظ ارتباط الزواج من داخل نسق القرابة، بانخفاض نسب تعدد الزوجات ونسبة (3.7%) مقارنة (5.6%) للزوجات اللواتي لا يوجد صلة قرابة لهن مع

يلحظ اقتران ارتفاع متوسط عمر الزوجة الحالي ليصل إلى (33.6) عاماً- في حالة زواجها من رجل في عصمته زوجة فأكثر، مقارنة بـ (30.7) عاماً- في حالة زواجها الأحادي. كما تبين نتائج الجدول (2) ارتفاع **عمر الزوج الحالي** في حالة نمط الزواج المتعدد ليصل إلى (49.5) عاماً، مقارنة بـ (36.0) عاماً- في حالة نمط الزواج الأحادي، أي بفارق يصل إلى (13.5) عاماً؛ ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء نتائج الدراسات السابقة التي أوضحت ما مفاده: أن الأزواج الذين ينتمون إلى أجيال متقدمة عمرياً عادة ما يتسمون بامتلاك أفكار ومعتقدات أكثر تقليدية بخصوص نمط تعدد الزوجات؛ كونهم ينتمون إلى جيل من السكان، يتميز بشدة تمسكه بالقيم والتقاليد والمورثات التي تميل إلى تعزيز الزواج بكافة أشكاله، مقارنة بنظرائهم من الأجيال الشابة، الأكثر تعرضاً لمتغيرات التنمية المتسارعة، والأكثر تبنياً لأطروحاتها. كما يمكن فهم هذه النتيجة على اعتبار أن الأزواج الأكبر عمراً عادة ما يتميزون بأفكار ومعتقدات أكثر تقليدية بشأن نظام تعدد الزوجات، وأكثر تبريراً لممارسته، مقارنة بالأزواج الأصغر عمراً- الذين يبدون أكثر تحراً من القيم والمواقف المعززة لنمط تعدد الزوجات³⁶.

زوجة، فتكرار زواج الرجل من زوجة أخرى غير قريبته من شأنه ترك آثار وتبعات اجتماعية وثقافية ونفسية سلبية على العائلة القربية برمتها³⁵.

بصورة عامة، يتضح من خلال القراءة المتأنية لنتائج الجدول (2) دور متغيرات مثل: مستوى تعليم الزوجة ومستوى تعليم الزوج، ونمط مكان الإقامة، والحالة العملية للزوجة، وصلة القرابة بين الزوجين، في تحديد ملامح نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني، وإن اتّسمت هذه المتغيرات بنسبية آثارها.

1:2: نتائج نموذج المتوسطات الحسابية المقارنة (Comparative Means) للمحددات "الكمية" لنمط تعدد الزوجات:

تم الاستعانة بنموذج تحليل المتوسطات المقارنة لمعالجة هذه المتغيرات بهدف إعطاء فكرة أكثر تفصيلاً حول حيثيات العلاقة بين المحددات الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية- التي هي من نوع المتغيرات الكمية المتصلة- ونمط تعدد الزوجات، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذا التحليل: توضح نتائج الجدول (3) وجود فروق واضحة في متوسط متغير **عمر الزوجة الحالي**، تبعاً لنمط تعدد الزوجات؛ حيث

الجدول (3) نتائج نموذج المتوسطات الحسابية المقارنة Comparative names لمحددات نمط تعدد الزوجات في الأردن

الرقم	اسم المتغير	زوجة واحدة	زوجتان	ثلاث زوجات	أربع زوجات	المتوسط في حالة تعدد الزوجات
1	عمر الزوجة الحالي	30.7	34.5	34.5	32.2	33.63
4	عمر الزوج الحالي	36.0	46.1	51.0	51.4	49.5
2	عمر الزوجة عند الزواج	20.7	21.8	20.6	18.2	20.2
3	الفارق العمري بين الزوجين	5.4	12.1	16.5	19.2	15.93

اقتصادياً؛ خاصة في حالة العجز أو الشيخوخة، ما يدفعها لأن تصبح أكثر ميلاً لتقبل فكرة الزواج، بل يصبح الزواج مطلباً عزيزاً، وهدفاً بحد ذاته؛ تسعى إليه المرأة وتتقبل فكرته، بصرف النظر عن الحالة الزوجية للرجل. ويبدو أن فهم آلية عمل هذا المتغير على نمط تعدد الزوجات تبقى غامضة بعض الشيء؛ بحكم طبيعة هذا المتغير، وتداخل علاقاته وتشابكها، مع متغيرات ذات صيغ اجتماعية واقتصادية وبيولوجية مختلفة³⁷.

أما بالنسبة لمتغير "**الفارق العمري بين الزوجين**"، فيظهر هذا المتغير تبايناً واضحاً، تبعاً لنمط الزواج- فيما إذا كان متعدياً أو أحادياً؛ إذ تبين نتائج الدراسة وجود فوارق عمرية كبيرة بين الزوجين (أكثر من 10 سنوات، في حالة الزواج

أما بخصوص متغير **عمر الزوجة عند الزواج** وعلاقته بنظام تعدد الزوجات، فتبين النتائج أن متوسط عمر الزوجة عند الزواج يرتفع بصورة ملحوظة في حالة نمط الزواج الأحادي ليصل إلى (20.7) عاماً، بينما ينخفض هذا المتوسط في حالة كان نمط زواجها متعدداً (أي في عصمة زوجها أكثر من زوجة) ليصل إلى (20.2) عاماً وتعدّ هذه النتيجة متناقضة بعض الشيء مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أن أغلب السيدات اللواتي اتّسم نمط زواجهن بكونه "متعدداً" قد تجاوزن السنّ المتعارف عليها للزواج في المجتمع الأردني، وعزت ذلك لمجموعة من الاعتبارات، أهمها: الخوف من العنوسة، وغيرة الأمومة، والرغبة بإنجاب الأطفال، والسعي لاكتساب احترام المجتمع وتقديره، وطموحها في تأمين نفسها- اجتماعياً

المتعدد (أنظر الجدول 3)، ويمكن فهم هذه النتيجة استناداً إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع، والتي تعزز نمط الزواج المبكر لكلا الجنسين، وأهمية قيام الأسر بتزويج إبنائهن بالسرعة الممكنة، بسبب مفاهيم تدور حول مسألة "سترة البنت"، أو توكيلاً لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن العائلة، ما أسهم في زيادة المحركات والدوافع نحو تزويج الإناث بدون التفتيش كثيراً على عمر الزوج، بل واعتبار هذا النمط من الزواج مسألة عائلية بالدرجة الأولى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن "متغير الفارق العمري بين الزوجين" يمثل متغيراً اجتماعياً-ثقافياً هاماً، ومؤشراً ذا دلالة هامة على مكانة المرأة ووضعيتها الاجتماعية، وله تأثير واضح على خياراتها- بما في ذلك خيار انتقاء شريك الحياة، كما أن مقدار الفارق العمري بين الزوجين، قد يعبر عن خصوصية البناءات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، وطبيعة القيم السائدة؛ وما تملئها هذه البناءات من مواقف واعتبارات ذات علاقة بنمط تعدد الزوجات³⁸.

ويبدو أن نتائج الجدول (3) تميل إلى تأكيد أهمية نمط تعدد الزوجات في تشكيل قاسم مشترك بين متغيرات مثل: عمر المرأة عند الزواج، وعمر الزوج الحالي، والفارق العمري بين الزوجين- في المجتمع الأردني، وتعد مثل هذه النتائج من أوائل النتائج التي تقدم رؤى وأطروحات تفصيلية لعلاقة "نمط الزواج المتعدد" في جوانب ذات علاقة بالتركيبة العمرية للزوجين وتناولها بالدراسة والتحليل.

1:3 أثر متغيرات الدراسة المستقلة في نمط تعدد الزوجات باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد الخطوات:

بهدف إيجاد أفضل علاقة خطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع (متملاً بنمط تعدد الزوجات)، فقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد الخطوات -وهو يعد من أكثر النماذج الإحصائية شيوعاً في العلوم الاجتماعية، حيث يتميز بقدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة في معادلة تحليل "نموذج الانحدار المتعدد الخطوات"، وقياس شدتها وقوة تأثيرها على المتغير التابع، وبقدرته على إظهار المتغير الذي يتمتع بأعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع (كمتغير مفسر لمعظم التباين الظاهر في المتغير التابع)، كما يتميز بإبراز أثر المتغير الذي يليه، من حيث الأهمية التفسيرية للمتغير التابع؛ وهكذا خطوة خطوة، إلى أن يصل إلى المتغيرات التي ليس لها أي تأثير يذكر في المتغير التابع، حيث يتم إهمالها وإسقاطها كاملة من معادلة التحليل؛ وبشكل تدريجي، والإبقاء فقط، على خلاصة المتغيرات ذات الأثر الإحصائي المعنوي على المتغير التابع. كما إن هذا النموذج التحليلي يتميز بقدرته على ضبط تأثير

باقي متغيرات الدراسة المستقلة. بناء على ما تقدم فإن نتائج الجدول (6) تظهر خلاصة المتغيرات المدخلة في معادلة نموذج التحليل، التي لها تأثير إحصائي معنوي واضح في المتغير التابع قيد الدراسة - بعد استثناء كافة المتغيرات غير المعنوية إحصائياً من معادلة التحليل، وأثناء تفسير نتائج التحليل، فقد تم اعتماد آلية عمل قيم (بيتا) المعايير وغير المعايير، وقيمة (R) التجميعية أو الجزئية، وذلك بهدف الحصول على دقة أكثر في نتائج الدراسة. وبصورة عامة توضح نتائج الجدول (4) أن كافة متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة قد فسرت ما مقداره (147%) من تباين نمط الزواج - أي فيما إذا كان متعدد أو أحادياً؛ إذ تبين نتائج الدراسة أن متغير "الفارق العمري بين الزوجين" قد فسر الجزء الأكبر من التباين في نمط الزواج المتعدد في الأردن، حيث فسر هذا المتغير وحده (0.090%) من التباين، وتعتبر هذه النتيجة متوقعة؛ نظراً لطبيعة تأثير هذا المتغير على مكانة المرأة الاجتماعية، وبسبب معطيات تتعلق بخلفيات الزوجين الاقتصادية، والثقافية، والديموغرافية، وبمواقف تتصل بنمط تعدد الزوجات.

ويأتي هذا المتغير من حيث الأهمية في تفسير المتغير التابع، متغير عمر المرأة الحالي؛ إذ فسر هذا المتغير وحده (0021%) من تباين المتغير التابع، ويمكن تفسير هذه النتيجة اعتماداً على أن الزوجات الأكبر عمراً - بحكم تقدم أعمارهن - قد عاصرن ظروفاً أكثر احتراماً للقيم الموروثة، وأكثر التزاماً بالعادات - خاصة المتعلقة بالزواج وأمناءه، وما يرتبط به من معتقدات تقليدية؛ بينما تظهر الأجيال الأقل عمراً من الزوجات، اتجاهات أكثر حداثة تجاه الزواج المتعدد؛ كنتائج لتعرضها لأساليب الحياة الحديثة ومتغيراتها، وكنتائج لمظاهر التنمية المختلفة، ما يجعلهن أقل تمسكاً بالقيم والمورثات المتصلة بنمط الزواج المتعدد، وأكثر تبنياً لمواقف وممارسات متطورة وحديثة، متناقضة مع نمط الزواج المتعدد³⁹.

ويأتي في المرتبة الثالثة، متغير "مستوى تعليم الزوج"؛ من حيث قوته النسبية في تفسير المتغير التابع، الذي فسر وحده (017%) من تباين الزواج المتعدد؛ إذ تشير الدراسات السابقة في هذا السياق، إلى أهمية تأثير متغير "مستوى تعليم الزوج" على نمط الزواج المتعدد، وبيّنت نتائج هذه الدراسات أن أغلب الأزواج الذكور - خاصة الأميين منهم - يظهرون رغبات واضحة في الحصول على أكثر من زوجة؛ طمعاً بالحصول على أسرة كبيرة الحجم، وأن هذه الرغبات -الزواج بأخرى- تكون موجّهة في المقام الأول، نحو الحصول على عدد كافٍ من الأطفال الذكور في الأسرة، كما يمكن عزو هذه النتيجة

إلى أن الرجل غير المتعلم أكثر تشبهاً بالقيم والتقاليد المتوارثة؛ الاجتماعية -الاقتصادية، والثقافية المختلفة⁴⁰. بسبب أنماط حياته الثقافية، أو بسبب معطيات تتعلق بخلفياته

الجدول (4) نتائج نموذج الانحدار المتعدد والخطوات لأثر المتغيرات المستقلة في نمط نظام تعدد الزوجات

الرقم	اسم المتغير	التغير في قيمة R Square	قيمة R Square التجمعية	قيمة معامل Beta المعاييرة	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	الفارق العمري بين الزوجين	0.090	0.90	0.306	1019.0	0.000
2	عمر الزوجة الحالي	0.021	0.111	0.094	641.0	0.000
3	مستوى تعليم الزوج	0.017	0.127	0.084-	501.0	0.000
4	مستوى تعليم الزوجة	0.006	0.133	0.120	395	0.000
5	عمر الزوجة عند الزواج	0.011	10.144	0.117	346	0.00
6	مكان الإقامة	0.003	0.147	0.058	296	0.000

• القيمة التفسيرية التجمعية (R-Square) = 0.147

• باقي المتغيرات التي لم ترد في الجدول تم حذفها تلقائياً من معادلة نموذج التحليل لضعف أهميتها الإحصائية.

بشكل دقيق؛ بسبب تداخل تأثيره مع متغيرات أخرى ذات منشأ ثقافي واجتماعي واقتصادي، إضافة إلى صعوبة عزل صافي تأثيره عن تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وتحديد ما يمكن اعتباره أثراً لمتغير عمر المرأة عند الزواج، وما هو غير ذلك. كما تؤكد نتائج هذه الدراسات خصوصية مضامين هذا المتغير، سواء: البيولوجية، أو النفسية، على محركات الأفراد ودوافعهم نحو الزواج المتعدد⁴³؛ إذ يقترن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بزيادة خبرتها ووعيتها وقدرتها على الإمساك بقراراتها الزوجية، ما يمكنها من تحديد خياراتها في هذا الخصوص، بصورة أفضل. كما يمكن تفسير هذه النتيجة ارتكازاً إلى أن ارتفاع عمر المرأة عند الزواج يسهم بشكل كبير في تنمية مهاراتها بشكل يمكنها من تحقيق موازنة أكبر بين أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، ومنحها العديد من الفرص والبدائل التي تتنافس مع احتمالات زواجها المتعدد⁴⁴. غير أن هناك دراسات تبين أن تأخر عمر المرأة عند الزواج تجعلها -عند التفكير في مخاطر المستقبل- أميل للزواج وتكوين الأسرة، بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية للزوج؛ فزواج المرأة يمكن إدراكه هنا، كأداة ثمينة لاكتساب الاحترام، كما يشكل وجهاً من أوجه التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وخاصة في حالة العجز والشيخوخة، كما تربط بعض الدراسات ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بانحسار وتقلص فرصها في الزواج؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية عليها، ودفعها لاتخاذ قرار الزواج- بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية للزوج⁴⁵.

أما بخصوص متغير مستوى تعليم الزوجة، فقد جاء ترتيبه رابعاً بين متغيرات الدراسة - من حيث قوته التفسيرية لتباين نمط تعدد الزوجات في الأردن؛ حيث فسّر هذا المتغير (0006%) من تباين المتغير التابع، وتعدّ هذه النتيجة متوافقة، ومنسجمة مع نتائج الدراسات السابقة، التي تنزع إلى تأكيد خصوصية تأثير هذا المتغير على نمط تعدد الزوجات؛ فتعليم المرأة يسهم -بصورة فاعلة- في تحسين أوضاعها ومهاراتها المختلفة، خاصة في مجال تجنب الدخول في اتحادات زواجية غير مرغوب فيها، كما يزيد من طموحاتها، ويرفع من خبراتها الحياتية؛ مما يجعلها أكثر عقلانية عند اتخاذ قرار الزواج من رجل في عصمته زوجة أو أكثر. وتبدو أهمية هذه المتغير واضحة من خلال رفع درجة حساسية النساء المتعلّقات إزاء نمط الزواج المتعدد، وجعلهن أكثر طمعاً في الحصول على مستوى معيشي مناسب، وأكثر تقديراً للآثار المترتبة على نمط الزواج المتعدد⁴¹. ولعل الأثر الأكبر الذي من الممكن أن يحدثه متغير تعليم المرأة، يتّصل بتغيير نظرتها تجاه نمط تعدد الزوجات، وجعلها ضمن مجال اختياراتها العقلانية الرشيدة، كما أن تعليم المرأة يُعدّ عاملاً حاسماً في إثارة وعي المرأة حول قضايا الزواج المتعدد، وجعلها أكثر تقديراً لانعكاساته⁴².

كما يظهر متغير "عمر الزوجة عند الزواج" أهمية واضحة في تفسير تباين المتغير التابع، حيث فسّر هذا المتغير (0011%) من تباين نمط تعدد الزوجات، وتشير بعض الدراسات السابقة في هذا الخصوص، إلى عدم وضوح تأثير هذا المتغير على نمط زواج المرأة - فيما إذا كان أحادياً أم متعدداً-

ويأتي في المرتبة الأخيرة من بين المتغيرات المستقلة - من حيث الأهمية في تفسير تباين نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني - متغير "مكان الإقامة في الأصل"، الذي فسر ما مقداره (20%) من تباين المتغير التابع، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أهمية التطورات الاقتصادية - الاجتماعية التي شهدتها المناطق الحضرية في الأردن، في الآونة الأخيرة، والتي أسهمت في توسيع فرص مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - خاصة في القطاعات الأكثر حداثة؛ والتي منحها فرصاً متزايدة في الحياة للعب أدوار جديدة، ساعدت - الى حد بعيد - في زيادة استقلالها الاقتصادي، وزيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية - الثقافية، وفي إتاحة خيارات جديدة وغير تقليدية أمامها، تتناقض كلياً مع خيارات زواجها المتعدد. وبصورة عامة تعد هذه النتيجة من النتائج الهامة والجديرة بالملاحظة؛ نظراً لنمطية تأثير طبيعة مكان الإقامة في الزواج المتعدد، فالسكن في المناطق الريفية في الأردن، ساهم في تكريس كثير من القيم والمواقف المعززة لنمط الزواج المتعدد لدى السكان الريفيين، بحكم ما يتضمنه من محركات ودوافع تتعلق بنمط الحياة الريفية نفسها، وبخصوصية ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبصورة عامة، فإن خصوصية الأبنية الثقافية للمجتمعات الريفية الأردنية ذات الهياكل الاجتماعية المتوارثة، من شأنها أن تحدد الأطر الاجتماعية والثقافية لاستجابات الفرد ومواقفه؛ خاصة المتصلة بنمط الزواج المتعدد، كما إن من شأنها أن تخلص الرجل من الوصمات المرتبطة بنمط زواجه المتعدد⁴⁶.

وفي المقابل برزت متغيرات مثل: صلة القرابة بين الزوجين، وحالة عمل الزوجة، وعمر الزوج الحالي، كمتغيرات ذات آثار إحصائية هامشية وضعيفة وغير مفسرة لتباين المتغير التابع؛ الأمر الذي أسهم في إسقاطها من معادلة نموذج التحليل، بسبب عدم وجود أي آثار إحصائية لمتغير نمط الزواج المتعدد، عند مستوى دلالة إحصائية 0.5% فأقل، حيث تم إهمالها.

ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنمط تعدد الزوجات:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على كشف وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المترتبة على نمط تعدد الزوجات؛ إذ سيتم تحليل هذه الآثار على ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى سيتم تناول الأثر الذي يمكن أن يتركه نمط تعدد الزوجات على سلوك الأزواج الديموغرافي، ممثلاً بالمتغيرات "الإسمية" أو "التصنيفية" (Categories)، والتي تمثلت في: سبق حدوث وفيات للأطفال في الأسرة، وسبق

استخدام موانع الحمل للزوجة، والنقاش بين الزوجين والتفاهم بينهما حول وسائل منع الحمل، ومدى تشجيع الزوج وموافقته للزوجة على استخدام إحدى وسائل منع الحمل. أما في المرحلة الثانية فقد تم الاستعانة بنموذج تحليل المتوسطات المقارنة، بهدف إعطاء فكرة أكثر تفصيلاً حول أثر نمط تعدد الزوجات في متغيرات الدراسة التي هي من نوع "الكمية المتصلة"، والتي تمثلت في: حجم الخصوبة الفعلية، وحجم الخصوبة المفضلة، وعدد الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة، وعدد الأطفال الإناث الأحياء في الأسرة. وفي المرحلة الثالثة، وسعيًا لإيجاد العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغير نمط تعدد الزوجات، فقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد الخطوات (Stepwise-Regression). وفيما يلي عرض لأهم النتائج:

2:1: نتائج الجداول النسبية المتقاطعة للآثار الاجتماعية والديموغرافية لنمط تعدد الزوجات:

تم الاستعانة في هذه الجزء من الدراسة -كما أسلفنا- بنموذج الجداول المتقاطعة، لدراسة أثر نمط تعدد الزوجات في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، التي هي من نوع المتغيرات الاسمية.

توضح نتائج الدراسة أهمية أثر نمط تعدد الزوجات في متغير "حدوث وفيات للأطفال للزوجة"، وتؤكد النتائج بهذا الخصوص وجود فروقات واضحة في نسب وفيات الأطفال في الأسرة، تبعاً لتباين نمط الزواج، فيما إذا كان أحادياً أو متعددًا، وينسبة بلغت (9.3%) في حالة نمط الزواج الأحادي، مقابل (11.0%) في حالة نمط تعدد الزوجات؛ أي بفارق (1.8%) ولصالح الزواج المتعدد، ما يؤكد وجود ارتباط واضح بين نمط الزواج المتعدد وارتفاع نسب وفيات الأطفال في الأسرة الأردنية، وهذه النتيجة بمجملها تميل إلى تأكيد وجود آثار سلبية بارزة لنمط تعدد الزوجات، على صحة الأطفال واحتمالات بقائهم على قيد الحياة؛ وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى وجود آثار سلبية هامة لنمط تعدد الزوجات على احتمالات وفيات الأطفال في الأسرة، وفُسرت ذلك استناداً لعوامل ذات صيغ ثقافية واجتماعية ذات علاقة بمضامين نمط تعدد الزوجات، وما يقترن به من مواقف وممارسات⁴⁷.

أما بخصوص متغير "التفاهم بين الزوجين حول استخدام إحدى وسائل منع الحمل"، فتبين النتائج تميز أغلب الاتحادات الزوجية (التي اتسمت بتعدد الزوجات) بانخفاض ميول الأزواج نحو التفاهم والنقاش حول مسألة استخدام إحدى وسائل منع الحمل، وينسبة (3%) في حالة الزواج الثنائي، و(0.3%) في

توقعات الدراسة، أو مع نتائج الدراسات السابقة، التي اعتبرت أن نمط الزواج الأحادي يسهم في تعزيز أطر الحوار والنقاش، ويزيد هوامش التواصل والتوافق والانسجام بين الزوجين، كما يسهم بسيادة الأفكار العقلانية بينهما⁴⁸.

حالة زواج الرجل بثلاث زوجات، و(0.0%) في حالة زواج الرجل بأربع زوجات، بينما تميزت السيدات اللواتي كان نمط زواجهن أحادياً، بارتفاع ميولهن نحو النقاش حول مثل هذه القضايا وينسبة (96.6%)، وتعد هذه النتائج منسجمة: سواء مع

الجدول (5) نتائج الجداول النسبية المتقاطعة (Cross tabulation) لعلاقة نمط تعدد الزوجات في سلوك المرأة الديموغرافي.

اسم المتغير	زوجة واحدة (الزواج الأحادي)	زوجتان	ثلاث زوجات	أربع زوجات	مجموع نسب الزواج المتعدد	مجموع التكرارات	المجموع النسبي %
1. حدوث وفيات للأطفال للمرأة							
1- سبق حدوث وفاة للأطفال في الأسرة	95.4	4.4	0.4	0.1	4.7	9344	%100
2- لم يسبق حدوث وفاة الأطفال في الأسرة	93.6	5.2	0.5	0.7	6.4	977	%100
3. من يقرر استخدام وسائل تنظيم النسل في الأسرة							
1- الزوجة	94.4	5.3	0.2	0.1	5.6	962	%100
2- الزوج	95.8	4.2	0.0	0.0	4.2	212	%100
3- معا	96.6	3.0	0.3	0.0	3.3	5109	%100
4- آخرون	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7	%100
4. موافقة الزوج وتشجيعه الزوجة لاستخدام وسائل تنظيم النسل							
1- عدم موافقة الزوج	95.5	4.0	0.4	0.1	4.5	1078	%100
2- موافقة الزوج	95.3	4.2	0.4	0.1	4.7	8925	%100
3- غير ذلك (لا يعلم)	94.3	4.8	0.9	0.0	5.7	229	%100
2. استخدام موانع الحمل للزوجة							
1- لا تستخدم	93.6	5.6	0.5	0.3	6.4	4030	%100
2- تستخدم	96.2	3.4	0.3	0.0	3.8	1711	%100

الحمل"، يعد مطلباً أساسياً، وشرطاً مسبقاً لتبني استخدام إحدى وسائل منع الحمل، وأن الزواج الأحادي ينطوي على زيادة كثافة التفاعل بين الزوجين، على عكس نمط الزواج المتعدد- الذي يتسم بتعدد العلاقات الزوجية أو تشتتها، الأمر الذي من شأنه رفع مستوى التجانس بينهما ضمن هذه الأنماط الزوجية الأحادية، كما يتضمن نمط الزواج الأحادي دلالات هامة حول ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية، وزيادة مستوى مشاركتها بصنع القرارات داخل أسرتها، كما يمكن فهم هذه النتيجة بالنظر إلى حجم التطورات الاقتصادية- الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الأردني في الآونة

أما بالنسبة لأثر تعدد الزوجات في تشجيع الزوج لزوجته لاستخدام إحدى وسائل منع الحمل، فقد بينت النتائج أن هناك ما نسبته (4.5%) من الزوجات ممن اتسم نمط زواجهن بكونه نمطاً زواجياً متعدد (أي لدى زوجها أكثر من زوجة) بانخفاض ميول الزوج لتشجيع الزوجة على استخدام إحدى وسائل منع الحمل، بينما تزداد شدة اتجاهات تشجيع الأزواج لزوجاتهم اللواتي اتسم زواجهن بكونه زواجاً أحادياً، على استخدام إحدى وسائل منع الحمل (أنظر الجدول 5)، ويمكن فهم هذه النتيجة على اعتبار أن متغير تشجيع الأزواج للزوجات على استخدام إحدى وسائل منع

2:2 نتائج المتوسطات المقارنة (Comparative Means)

لنمط تعدد الزوجات:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة -كما أسلفنا- التركيز بصورة أساسية على قياس وتحليل علاقة نمط تعدد الزوجات مع المتغيرات المستقلة ذات الصيغ "الكمية المتصلة"، استعانة بنموذج تحليل المتوسطات الحسابية المقارنة.

توضح نتائج الدراسة أن لمتغير نمط تعدد الزوجات تأثيراً واضحاً على "متوسط حجم الخصوبة الفعلية"؛ حيث تبين نتائج (الجدول 4) وجود فروقات بارزة في متوسط "إنجابية المرأة الأردنية الفعلية"؛ تبعاً لتفاوت نمط زواجها (فيما إذا كان متعدد أو أحادياً)، حيث ينخفض متوسط حجم الخصوبة الفعلية لدى الزوجات اللواتي اتسم نمط زواجهن بكونه نمطاً زواجياً أحادياً، ليصل إلى (3.9) طفل، بينما يرتفع هذا المتوسط إلى (5.20) طفل لدى الزوجات اللواتي تميز نمط زواجهن بكونه نمطاً زواجياً متعدد، أي يفارق (1.3) طفل؛ مما يؤكد أن لاختلاف "أنماط زواج المرأة" تبايناً ظاهراً في مستوى خصوبتها، وهذا يوضح أهمية الأثر الذي يمكن أن يحدثه نمط الزواج المتعدد في حجم خصوبتها الفعلية؛ إذ قد يسهم "تعدد الزوجات" في زيادة عدد الأطفال المنجبين لدى الزوجة الواحدة في الأسرة، وهي نتيجة تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى انخفاض مستوى خصوبة المرأة، في حالة "نمط تعدد الزوجات"⁵⁰.

الأخيرة، والتي أسهمت بصورة فاعلة في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسرة، وفي إحداث تغيرات عميقة على خصائص الأفراد عامة، وعلى المرأة بشكل خاص؛ إذ ارتفع مستوى تعليمها، وزادت درجة تحضرها، وتوسعت فرص مشاركتها في سوق العمل، لاسيما في القطاعات الحديثة؛ الأمر الذي ساعد في زيادة حدة التناقض بين أدوارها التقليدية، وأدوارها الحديثة، ما زاد في تبنيها لمواقف واتجاهات أكثر إيجابية بخصوص استخدام إحدى وسائل تنظيم النسل، وهذا ما قد يفسر الاتجاهات الإيجابية التي أبدتها الأزواج الذين اتسم نمط زواجهم بكونه نمطاً أحادياً، نحو تشجيع زوجاتهم لاستخدام إحدى وسائل منع الحمل، بينما توضح نتائج الدراسة إلى أن لدى كثير من الأزواج الذكور في الأردن -الذين في عصمتهم أكثر من زوجة- مواقف سلبية بشأن تشجيع زوجاتهم لاستخدام موانع الحمل؛ كنتاج لسعيهم للحصول على أسرة كبيرة الحجم⁴⁹.

وبشكل عام، فقد كان واضحاً تأثير نمط تعدد الزوجات في المتغيرات ذات المنشأ الديموغرافي المدخلة في الدراسة: "كاستخدام موانع الحمل، والنقاش بين الزوجين حول وسائل منع الحمل، وتشجيع الزوج للزوجة لاستخدام إحدى وسائل منع الحمل، وعدد الأطفال الذكور والإناث المنجبين في الأسرة"، مما يؤكد أهمية نمط تعدد الزوجات في تحديد معالم سلوك الأفراد الديموغرافي وبعض استجاباتهم الاجتماعية في المجتمع الأردني.

الجدول (6) نتائج المتوسطات المقارنة Comparative means لنمط تعدد الزوجات وسلوك المرأة الديموغرافي

الرقم	اسم المتغير	زوجة واحدة	زوجتان	ثلاث زوجات	اربع زوجات	المتوسط في حالة تعدد الزوجات
1	حجم الخصوبة الفعلية للزوجة	3.9	4.7	4.8	6.2	5.23
2	حجم الخصوبة المرغوبة للزوجة	4.1	4.2	3.7	4.8	4.23
3	عدد الأطفال الذكور المنجبين في الأسرة	1.9	2.3	2.8	2.1	2.4
4	عدد الأطفال الإناث الأحياء في الأسرة	1.88	2.15	1.70	2.92	2.3

إضافياً لتعزيز استمرار الطلب على إنجاب الأطفال ضمن هذه الأنماط الزوجية المتعددة في المجتمع الأردني⁵¹.

أما بالنسبة لأثر نمط "تعدد الزوجات" في متغير "عدد الأطفال الذكور المنجبين أحياء لدى الزوجة"، فتبين النتائج أن هناك فروقاً واضحة في عدد الأطفال الذكور المنجبين تبعاً لنمط زواج المرأة (متعدد أو أحادياً)؛ إذ أظهرت النتائج ارتفاع عدد الأطفال الذكور المنجبين لدى الزوجات اللاتي اتسم نمط زواجهن بالتعدد وبمتوسط يقدر بـ (2.5) طفل ذكر، أما في حالة نمط الزواج الأحادي فبلغ هذا المتوسط (1.9)

كما تظهر نتائج الدراسة أن لمتغير "نمط تعدد الزوجات" تأثيراً هاماً في "حجم الخصوبة المرغوبة لدى الزوجين"؛ إذ توضح نتائج الجدول (5) أن لنمط "الزواج المتعدد" دوراً هاماً في رفع حجم الخصوبة المرغوبة ليصل إلى (4.23)؛ مقارنة بـ (4.1) طفل في حالة نمط الزواج الأحادي، وتعد هذه النتيجة متوقعة؛ على اعتبار أن هذا المتغير يكتسب أهميته من طبيعة العلاقة بين الموروث الاجتماعي المحبذ لكثرة إنجاب الأطفال -خاصة الذكور منهم، والاعتداد بـكبر حجمهم، واعتباره مظهراً من مظاهر قوة الأسرة وهيبته الاجتماعية؛ ما يشكل حافزاً

المتعلقة في: "حجم الخصوبة الفعلية، وعدد الأطفال الذكور المنجبين إحياء في الأسرة"، بالمقابل، لم يظهر نمط تعدد الزوجات فروقات كبيرة وواضحة في متوسطات عدد الأطفال المرغوب بإنجابهم في الأسرة.

2:3: الآثار الاجتماعية والديموغرافية لنمط تعدد الزوجات (اعتماداً على نموذج تحليل الانحدار):

يقوم هذا الجزء من الدراسة بشكل أساسي على استعراض وتحليل صافي الآثار الممكن أن يتركها متغير "نمط تعدد الزوجات" في استجابات الأزواج الاجتماعي-الاقتصادية والديموغرافي، المتمثلة ب: حجم الخصوبة المفضلة، وحدوث وفيات للأطفال في الأسرة، وعدد الأطفال الذكور الأحياء لدى المرأة، وسبق استخدام وسائل تنظيم النسل في الأسرة، وعدد الأطفال الإناث الأحياء لدى المرأة، والنقاش والتفاهم بين الزوجين حول تنظيم الأسرة، وتشجيع الزوج لزوجته لاستخدام موانع الحمل. وذلك بالاستعانة بنموذج تحليل الانحدار.

تظهر نتائج الجدول (7) أهمية أثر "نمط تعدد الزوجات" في حجم الخصوبة المرغوبة في الأسرة -الذي يعبر عن حجم الطلب الكامن على الأطفال لدى الأزواج في الأسرة، كما يعبر بشكل واضح وعلني عن رغبات وطموحات الأفراد حول عدد الأطفال المنوي إنجابهم مستقبلاً؛ إذ تظهر النتائج أن هناك تأثيراً طردياً ومعنوياً لمتغير تعدد الزوجات في حجم الخصوبة المرغوبة، بحيث بلغت قيمة (Beta المعيارية) المقابلة (0.008)، ما يعني أن تعدد الزوجات سيجتنب عليه رفع حجم الخصوبة المرغوبة لدى الزوجين.

طفل ذكر، ما يؤكد أهمية تأثير هذه الأنماط الزوجية في تحديد حجم المعروف من الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة، وهذه النتيجة تتفق مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أن عدم إحساس الرجل بأنه قد ضمن فعلاً من يحفظ اسمه ويتسلم ملكيته ويتقلد مسؤوليته في تسيير شؤون أسرته؛ من شأنه أن يعزز دوافعه تجاه الزواج المتعدد⁵².

وأما بخصوص أثر نمط تعدد الزوجات في متوسط عدد الإناث المنجبات أحياء لدى الزوجة، فيلاحظ أن هذا المتوسط قد تميز بالانخفاض لدى الزوجات اللواتي اتسم نمط زواجهن بكونه "نمطاً زواجياً أحادياً" - أي أن في عصمة الزوج زوجة واحدة، حيث بلغ (1.9) طفلة أنثى، بينما يرتفع هذا المتوسط بشكل واضح، لدى الزوجات اللواتي اتسم نمط زواجهن بكونه "نمطاً زواجياً متعدداً" ليصل إلى (2.3) طفلة أنثى، أي بفارق يصل إلى (0.4) طفلة أنثى لصالح الزوجات اللواتي اتسم نمط زواجهن بالتعدد؛ مما يؤكد وجود ارتباط ضمني هام بين عدد الأطفال الإناث المنجبات لدى الزوجة، واتجاهات الأزواج الذكور نحو الزواج المتعدد في المجتمع الأردني، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء أن إنجاب الأطفال الإناث يمكن أن يفسر من الأزواج الذكور، كحالة عجز لدى الزوجة - بعدم قدرتها على تلبية طموحاته بالحصول على العدد المرغوب فيه من الأطفال الذكور، ما يؤكد وجود ارتباط بين تكرار إنجاب الزوجة للأطفال الإناث، وتعزيز مواقف الرجال نحو تعدد الزوجات.

ويبدو من خلال القراءة التقييمية لنتائج الجدول (6) أهمية نمط تعدد الزوجات في تقرير سلوك المرأة الديموغرافي، وفي قوليت وتشكيل إستجاباتها الاجتماعية والاقتصادية خاصة تلك

الجدول (7) نتائج نموذج الانحدار الأحادي البسيط لأثر نمط تعدد الزوجات على سلوك الأزواج الاجتماعي والديموغرافي

رقم	اسم المتغير	قيمة معامل Beta	قيمة معامل Beta المعيارية	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة الإحصائي Sig
1	1. حجم الخصوبة المرغوبة	0.001	0.008	0.735	*0.462
2	2. عدد الذكور المنجبين إحياء للمرأة	0.012	0.067	6.77	0.000
3	3. عدد الأطفال الإناث المنجبين في الأسرة	0.006	0.035	3.54	0.000
4	4. تشجع الزوج للزوجة وموافقته لاستخدام وسائل تنظيم النسل	0.002	0.008	0.809	*0.418
5	5. استخدام وسائل تنظيم الأسرة	-0.016	-0.62	-6.33	0.000
6	6. حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	0.033	0.037	3.81	0.000
7	7. حجم الخصوبة الفعلية	0.09	0.08	8.32	0.000
8	8. التفاهم والنقاش مع الزوج حول تنظيم النسل	-0.011	-0.38	-2.98	0.003

* متغيرات ليس لها أي قيمة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05% فأقل.

كما يظهر نمط تعدد الزوجات تأثيراً طردياً هاماً في حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة (0.037)، ما يعني ارتباط نمط الزواج المتعدد بزيادة حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، وهذه النتيجة تتفق مع مضامين تأثير هذه الأنماط الزوجية على سلوك الأزواج الإيجابي، كما تتسجم مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة بهذا الخصوص⁵⁵.

وبصورة عامة يتضح من خلال الاستعراض العام لنتائج الجدول (7) أهمية تأثير "نمط تعدد الزوجات" في حجم الخصوبة الفعلية في الأسرة، وميول الأزواج لمناقشة زوجاتهم للزوجة حول تنظيم الأسرة، واللجوء لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بينما أظهر نمط تعدد الزوجات تأثيراً ضعيفاً وهامشياً في تشجيع الزوج لزوجته على تنظيم الأسرة، وحجم الخصوبة المرغوبة.

الخلاصة

قامت هذه الدراسة بصورة أساسية على دراسة وتحليل محددات نمط تعدد الزوجات وأثاره الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المجتمع الأردني، معتمدة بشكل أساسي على تحليل بيانات مسح السكان والصحة الأسرية الأردني لعام (2007).

وقد خلصت الدراسة إلى أن نمط تعدد الزوجات ما زال نمطاً ظاهراً في المجتمع الأردني - وإن كان نسبياً، وأرجعت الدراسة استمرارية بروز هذا النمط من الزواج، رغم مظاهر التحديث والتنمية المختلفة التي أصابت المجتمع، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بخصوصية الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الأردني، وبخصوصية نوعية التغيرات الطارئة على مكانة المرأة في الأسرة، ومدى تمكينها ومنحها أدواراً جديدة، تتناقض مع أدوارها التقليدية، بشكل يجعلها أكثر استجابة لمتغيرات التنمية، ولفكرة زواجها من رجل في عصمته زوجة

كما خلصت نتائج "النماذج التحليلية البسيطة" إلى أهمية المحددات الاجتماعية-الاقتصادية، والثقافية في تفسير تباين نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني، خاصة متغيرات مثل: "عمر المرأة عند الزواج، وعمرها الحالي"، في تقرير ملامح نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني، كما بينت النتائج أهمية متغيرات مثل: "صلة القرابة بين الزوجين، ومستوى تعليم الزوجين، ومكان الإقامة"، في تحديد ملامح نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني.

أما بالنسبة لنتائج التحليل المتقدم "نموذج تحليل الانحدار

كما يظهر نمط تعدد الزوجات تأثيراً طردياً في متغير "عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة"، الأمر الذي يؤكد ارتباط نمط تعدد الزوجات بارتفاع عدد الأطفال الإناث المنجبات لدى الزوجة الواحدة في الأسرة، بحيث بلغت قيمة (Beta) (0.035)، وتؤكد الدراسات السابقة بهذا الخصوص، أهمية هذه الأنماط الزوجية في رفع دافعية الزوجات اللواتي اتسم نمط زواجهن بالتعدد، لزيادة معدلات خصوبتهن؛ أملاً في إنجاب أكبر عدد من الأطفال، نتيجة خوفهن الدائم من التعرض للطلاق، أو من زواج الرجل بامرأة أخرى ويهدف "ربط الزوج" على حد التعبير الشائع⁵³.

كذلك تبين النتائج أن لمتغير نمط تعدد الزوجات تأثيراً طردياً في "عدد الأطفال الذكور المنجبين لدى المرأة"؛ إذ تشير النتائج إلى أن لتعدد الزوجات أثراً إحصائياً واضحاً في رفع حجم المعروض من الأطفال الذكور؛ إذ كثيراً ما يفسر لجوء الزوج لتكرار زواجه، كنتاج لرغبته في الحصول على عدد وافر من الأطفال الذكور، حيث بلغت القيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (0.067)، وهي قيمة دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05 فأقل).

أما بخصوص أثر نمط تعدد الزوجات في "تشجيع الزوج وموافقته للزوجة لاستخدام أحد وسائل تنظيم النسل" فتشير نتائج الجدول (6) إلى أهمية تأثير هذا المتغير، الذي بلغت قيمة (Beta) المقابلة له (0.008)، وهي قيمة دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05 فأقل) ما يعني أن نظام تعدد الزوجات له أثر واضح وهام في تحديد اتجاهات الأزواج الذكور نحو تشجيع زوجاتهم لاستخدام إحدى وسائل منع الحمل.

كما تظهر نتائج الجدول (6) أن لنمط الزواج المتعدد أثراً معنوياً سالباً على استخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة (-0.62) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 فأقل)، ما يؤكد انخفاض ميول الأزواج نحو تنظيم أسرهم في حالة تعدد الزوجات في الأردن، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابقة⁵⁴.

أما فيما يتعلق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه متغير تعدد الزوجات في حجم الخصوبة الفعلية، فتظهر النتائج أهمية هذا المتغير في المتغير التابع حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة (0.08)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 فأقل)، ما يؤكد أهمية نمط تعدد الزوجات، ودوره في الرفع من مستوى خصوبة المرأة، كما يؤكد ارتباط نظام تعدد الزوجات بمواقف واتجاهات مواتية للخصوبة المرتفعة، وعدم اللجوء لوسائل تنظيم النسل.

للزوجة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو بشأن استخدام موانع الحمل؛ كما خلصت الدراسة إلى وجود تفضيلات لإنجاب أكبر عدد من الأطفال الذكور، لدى الأزواج الذين اتسمت أنماط زواجهم "بتعدد الزوجات".

ويبدو أن نتائج الدراسة تميل إلى تأكيد أهمية تأثير نمط تعدد الزوجات في أغلب المتغيرات الممثلة لسلوك الأزواج الديموغرافي، مثل: "عدد الأطفال الذكور المنجبين لدى الزوجة، وحجم الخصوبة المفضلة، وسبق استخدام الزوجة لوسائل تنظيم الأسرة، وحجم الخصوبة الفعلية، وعدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة".

وعموماً، فإنه يمكن النظر إلى هذه الدراسة كمحاولة، أو مدخل يمكن التأسيس عليه أو الاستفادة من نتائجه في تطوير دراسات محلية لاحقة؛ خاصة في مجال أشكال الزواج، وأنماطه، وعلاقته بسلوكهم الاجتماعي والديموغرافي، وخصوصاً في ظل ندرة هذا النمط من الدراسات في المجتمع الأردني.

المتعدد الخطوات"، والذي تم من خلاله إدخال أكبر قدر من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في معادلة التحليل وقياس صافي تأثيرها على نمط تعدد الزوجات - بعد ضبط تأثير باقي متغيرات الدراسة، فقد أظهرت النتائج أهمية تأثير متغيرات مثل: "مستوى تعليم المرأة، ومكان إقامتها، وصلة القرابة مع الزوج، وحالتها العملية" في نمط تعدد الزوجات في الأردن، أما بخصوص باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، ف لوحظ بروز تأثير متغيرات مثل: "عمر الزوجة الحالي، وعمرها عند الزواج" كمتغيرات هامة أيضاً في تقرير ملامح نمط تعدد الزوجات في المجتمع الأردني.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات خصوصية بين نمط تعدد الزوجات والسلوك الديموغرافي للمرأة، في المجتمع الأردني، فقد بينت نتائج الدراسة وجود ارتفاع واضح في مستويات "الخصوبة المفضلة" لدى الأزواج الذين تميز نمط زواجهم بكونه نمطاً زواجياً متعدد - أي زواج الرجل بأكثر من زوجة، بينما لم تظهر هذا الأنماط الزوجية علاقات واضحة، سواء: مع حجم الخصوبة الفعلية في الأسرة، أو تشجيع الزوج

الهوامش

- (9) كرادشة، الخصوبة السكانية.
- (10) المالك ونوفل، العلاقات الأسرية.
- (11) العموش، الخصائص الاجتماعية.
- (12) المصاروة، الأنماط الزوجية.
- (13) دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان.
- (14) Chamie, Polygamy.
- (15) Behar, Polgyny.
- (16) سليمان، تعدد الزوجات.
- (17) عطشان، مرجع سابق.
- (18) Shahed, Age-discrepant.
- (19) Alsherbini, The Case of First
- (20) Al-Karenawi, A Study of
- (21) Leibenstein, Economic Decision.
- (22) Leibenstein, Economic Decision.
- (23) كرادشة، محددات وفيات الأطفال.
- (24) اشتملت الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات على بنود لقياس المتغير التابع، كما اشتملت أيضاً على عدة بنود لقياس المتغيرات المستقلة التي تمثلت في البيانات الشخصية والديموغرافية والاجتماعية للأفراد قيد الدراسة.
- (25) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.
- (26) في حالة دراستها كمحددات للزواج المتعدد
- (27) استخدام كمتغير تابع في حالة دراسة محدداته ومستقل في
- (1) تسمح قواعد الشريعة الإسلامية في تعدد الزوجات للرجل حتى أربع من الزوجات، غير أن هناك كثيراً من النصوص الدينية في القرآن والسنة تخضع هذه الممارسات لشروط وأحكام كثيرة، مثل: "قدرة الرجل على إقامة العدل بين زوجاته، والقدرة المادية... الخ".
- (2) الشنقيطي، تعدد الزوجات.
- (3) شكري، العوامل الاجتماعية.
- (4) جابر والظاهر، العلاقات الأسرية.
- (5) تشير الأرقام الرسمية عن الزواج المتعدد في البلاد العربية إلى أن نسبة حدوثه تظل أقل من النسبة التي تذكرها المراجع في مجتمعات المورمون وبعض المجتمعات الإفريقية، ففي مصر تبلغ نسبة الرجال المتزوجين بأكثر من زوجة 4% وفي سوريا 4.3% خلال عقد الثمانينات والتسعينيات من العقد المنصرم، وتزيد هذه النسبة عن ذلك في منطقة الخليج لنصل 8%، وحسب الإحصائيات الرسمية فإن النمط السائد من الزواج المتعدد هو الزواج الثنائي بينما الزواج من ثلاث أو أربع نساء تظل نسبته أقل بكثير.
- (6) المالك ونوفل، العلاقات الأسرية.
- (7) كرادشة، والمصاروة، الرغبات والنوايا الانجابية.
- (8) عطشان، العلاقة بين تعدد الزوجات والانجاب.

- (41) Mulder, Women's Strategies.
- (42) شتيوي وكرادشة، مرجع سابق.
- (43) الشنقيطي، مرجع سابق.
- (44) Mulder, Ibid.
- (45) الشرييني، حالة الزوجة الأولى.
- (46) إبراهيم، التغيرات في الأسرة.
- (47) كرادشة، محددات وفيات الأطفال.
- (48) اللحام، مساوئ التعدد.
- (49) الختاتنة، مرجع سابق.
- (50) عطشان، مرجع سابق.
- (51) كرادشة والمصاروة، مرجع سابق.
- (52) كرادشة والمصاروة، مرجع سابق.
- (53) كرادشة، مرجع سابق.
- (54) كرادشة، مرجع سابق.
- (55) كرادشة، مرجع سابق.
- (28) وقد أستخدمت كتغيرات تابعة في حالة دراسة مدى تأثيرها بنمط الزواج المتعدد
- (29) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.
- (30) أي زواج الرجل من زوجتين.
- (31) وهي متغيرات نوعية وغير كمية وغير متصلة وتأخذ بالعادة قيمتين فقط (صفر وواحد)
- (32) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.
- (33) شتيوي وكرادشة، العوامل الاجتماعية.
- (34) كرادشة، الخصوبة السكانية.
- (35) Siangs, Dyson & Murph, Kinshop Structure
- (36) Shahd, Ibid.
- (37) Naden & Naden, Polygyny.
- (38) الخليفة، مرجع سابق.
- (39) الختاتنة، أنماط الزواج.
- (40) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.

المصادر والمراجع

- دائرة الإحصاءات العامة، 2008، مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2007، دائرة الإحصاءات العامة، عمان-الأردن.
- سليمان، أيمن، 1997، تعدد الزوجات وأثاره الاقتصادية والاجتماعية: دراسة ميدانية في مدينة الحسكة، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا.
- شتيوي، موسى، ومنير كرادشة، 2002، العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد 28 (ملحق).
- شكري، علياء، 2000، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة: دار المعرفة الجامعية، مصر.
- عثمان، إبراهيم، 1986، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 3، الكويت.
- عطشان حسين، 1998، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.
- لطي الشرييني، 2005، حالة الزوجة الأولى في الزواج المتعدد، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، عدد 8، مجلد 2.
- كرادشة، منير، 2007، الخصوبة السكانية: دراسات ديموغرافية للمؤثرات والمحددات المباشرة، المركز القومي للنشر، أريد-الأردن.
- كرادشة، منير، 2010، محددات وفيات الأطفال الرضع حسب ترتيبهم في الأسرة الأردنية: دراسة كمية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 38 عدد 3، الكويت.
- مجد الدين، خيري، 1999، الأسرة والأقارب: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمان، منشورة الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، عمان - الأردن.
- Alsherbini, L. 2005. The Case of First Wife in

- للحام، شاكر، 2001، مساوئ التعدد، دار التوفيق ط1، دمشق، سوريا.
- الختاتنة، عبد الخالق، 2006، أنماط الزواج واتجاهات المواطنين نحوها في البادية الشمالية الأردنية، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اريد الأردن.
- الخليفة، عبدالله، 1995، العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.
- الشنقيطي محمود، 2004، تعدد الزوجات وأثره في المجتمع، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، ابو ظبي.
- العموش، أحمد، 1996، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقوية في جنوب الأردن - دراسة ميدانية، مؤنة للبحوث والدراسات مجلد 11 عدد 3.
- الفايز عبدالكريم، 2001، أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 28 عدد (1) عمان-الأردن.
- المصاروة، عيسى، 1999، الأنماط الزوجية وتبايناتها في الأردن في العقدين الماضيين، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 26 (ملحق) عمان-الأردن.
- المالك حصة، ونوفل ربيع، 2006، العلاقات الأسرية، طبعة أولى، دار الزهراء، الرياض-السعودية.
- جابر محمود والطاهر خذيري، 2004، تعدد الزوجات: شبهات وتعليقات في ضوء مقاصد الشريعة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 31، العدد 2، عمان الأردن.

- Human Fertility Behavior: *Population and Development Review*, 7 (7).
- Mulder, M. 1992. Women's Strategies in Polygynous Marriage, *Human Nature*, (3):45-70.
- Naden, D. Naden. T. 1991. Polygyny: Further Factors from Mamprasi Am Anthropologist: (93): 948-950
- Shahed, L. 2003 b. Age-discrepant marriages in Egypt, with Magued Osman, In: Nicholas S. Hopkins (ed.), *The New Arab family*, American University in Cairo Press, April 2003.
- Shahd, Laila. 2003 a. Polygyny in rural Egypt, *Cairo Papers in Social Science*, 24, (3), The American University in Cairo Press, Cairo, Egypt, May 2003.
- Siangs, L. 1995. Changing Kinship Structure and It's Implication For Old-Age Support In Urban and Rural China, *Studies in Family Planning*, 18, (1).
- Word Bank, World Development Report. 2001. Investing in Health, Washington D.C: World Bank.
- Polygamy:Psychiatric Study of an Arab Culure-Specific Condition, *Arab pyschnet e Journal*, (8).
- Al-Kernawi, A. 2010. A Study of Psychological symptoms, Family Founction, Marital and life satisfaction of Polymous and monogamous women: The Palestinian Case, *International Journal of Social Psychiatry*, 58, (1).
- Bahar, G. 1991. Polgyny in Istanbul 1885 – 1926. *Middle Eastern Studies* (27): 477-486.
- Bongaart's, J. 1989. The Fertility Inhibiting Effects of Intermediate Variables, Working Paper.
- Caldwell. J. 1982. Theory of Fertility Decline. Academic Perss.New Yourk.
- Chami, 1986. Polygamy Among Arabs, *Population Studies*, 40 (1).
- Dyson, and Murph, M.1983. Kinship Structure, Female Autonomy, and Demographic Behaviour in India, *Population and Family Planning Studies*, (44).
- Leibenstein, H. 19981. Economic Decision Theory and

Polygyny: Deteminants and Impact in Jordan: An Anlytical Study

*Musa M. Shteivi, Munier Karadsheh **

ABSTRACT

This study focused on examining the different socio-economic determinants of polygamy and its effects on the practices of couples' demographic in Jordan. This study basically depends on the analysis of Jordan Population and Family Health Survey (JPFHS) in year 2007. A set of statistical methods have been used for data processing varied from simple descriptive statistical models and methods, to bilateral descriptive ones, to an advanced statistical models represented by the regression analysis.

The results of the study showed that the overall polygamy levels in the Jordanian society maintained the same during the last two decades. But also the study showed decline in polygamy among the more educated and those who live in urban areas. Also it declines among working women, women with younger age when married, women who married from non-kin and women with large age difference with their husbands. Moreover, the study results showed that polygamy has a huge effect on the couples' fertility, using contraceptives, the number of male and female children alive in the family and death of children in the family.

Keywords: Polygmy, Determinnats, Demographic Behavior.

• Department of Sociology, Faculty of Arts, The University of Jordan; and Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan. Received on 10/5/2012 and Accepted for Publication on 29/5/2013.